نيجيريا بين الحماية الإنسانية والمصالح الإستراتيجية: دوافع التهديد الأمريكي بالتدخل العسكري

في ظل تصاعد التوترات الدولية وتبدّل أولويات القوى الكبرى، جاءت التهديدات الأمريكية الأخيرة بالتدخل العسكري في نيجيريا لتكشف عن تداخلٍ معقّدٍ بين الدوافع الأخلاقية والاعتبارات الجيوسياسية. فنيجيريا ليست مجرد دولة إفريقية أخرى؛ إنها أكبر اقتصاد في القارة، وموطن أكثر من 220 مليون نسمة، وتُعدّ أحد أهم المنتجين للنفط في إفريقيا، فضلًا عن كونها مركز ثقل سياسي وأمني في غرب القارة. ومن ثمّ، فإن أي اضطراب داخلي أو تدخل خارجي فيها يترك أثرًا إقليميًّا واسعًا يتجاوز حدودها الوطنية.

تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أواخر أكتوبر الماضي، والتي تضمنت أمرًا لوزارة الدفاع بالاستعداد لعملية عسكرية سريعة في نيجيريا، بدعوى وقف الإبادة بحق المسيحيين"، أعادت إلى الأذهان نمطًا متكررًا من تبرير التدخلات الأمريكية تحت لافتة "الاعتبارات الإنسانية أو حماية الأقليات الدينية. غير أن هذا التحرك لا يمكن فصله عن مشهد التنافس المتصاعد في القارة الإفريقية، ولا سيما مع اتساع النفوذ الصيني والروسي والتركي في منطقة الساحل وغرب إفريقيا .

تبدو الحجة الأمريكية التي تركز على القتل المنهج للمسيحيين على يد جماعات مثل بوكو حرام وداعش جزءًا من سردية إنسانية تُخفي في طيّاتها حسابات أعمق تتعلق بإعادة تثبيت النفوذ الأمريكي في واحدة من أكثر المناطق استراتيجيةً وثراءً بالموارد. فواشنطن، التي أدرجت نيجيريا مؤخرًا على قائمة الدول المثيرة للقلق الخاص في مجال حرية الدين، تدرك أن أي تصعيد عسكري هناك سيمنحها مدخلًا جديدًا لإعادة صياغة معادلة الأمن في غرب إفريقيا، وربما تطويق النفوذ الصيني المتنامي في مجالات الطاقة والبنية التحتية .في المقابل، تصرّ أبوجا على أن الإرهاب في الشمال يستهدف المسلمين والمسيحيين على حد سواء، وترفض أي تدخل يمسّ سيادتها. لكنّ التهديد الأمريكي يطرح سؤالًا جوهريًّا: هل نحن أمام لحظة إعادة إنتاج لسياسات

التدخل الإنساني بواجهة دينية في إفريقيا؟ أم أن واشنطن تستخدم الملف الديني كذريعة لتوسيع نفوذها في فضاء استراتيجي حيوي يتقاطع فيه الأمن بالطاقة بالتجارة؟

أوّلا: دوافع واشنطن في هذا التوقيت بين سردية الحماية الإنسانية وحسابات الهيمنة الجيوسياسية

تاريخيًّا، مثّلت نيجيريا أحد أبرز الشركاء الأفارقة للولايات المتحدة منذ استقلالها في ستينيات القرن الماضي، إذ شكّلت علاقات البلدين محورًا للتعاون في مجالات الطاقة والأمن ومكافحة الإرهاب. غير أن هذا التعاون يشهد اليوم تحوّلًا نوعيًّا قد ينقله من الإطار التشاركي إلى مرحلة المواجهة المباشرة، بعد تهديد واشنطن بالتدخل العسكري في أكتوبر 2025م، في سابقة تنذر بإعادة تعريف موقع نيجيريا ضمن الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا. ورغم أن الخطاب الرسمي الأمريكي يركّز على الاعتبارات الإنسانية وحماية الأقليات الدينية، فإن التحليل الجيوسياسي يكشف أن الدوافع الحقيقية تتجاوز البعد القيمي، لتطال موازين القوى الإقليمية والدولية في القارة الإفريقية. ويمكن التمييز هنا بين دوافع معلنة تستند إلى سردية أخلاقية، وأخرى غير معلنة تتصل مباشرة بالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية العميقة لواشنطن.

فالدوافع المعلنة البعد الإنساني كغطاء للتدخل. اعتمدت إدارة ترامب خطابًا يستند إلى الدفاع عن حرية الأديان بعد تصنيف نيجيريا ضمن قائمة الدول المثيرة للقلق الخاص، في إشارة إلى ما وصفته واشنطن بـاضطهاد المسيحيين على يد جماعات إرهابية مثل بوكو حرام وتنظيم الدولة في غرب إفريقيا. وقدّم ترامب القضية كصراع وجودي للمسيحية في إفريقيا، ملوّحًا بعمل عسكري لحماية الأقليات الدينية. غير أن هذه المقاربة تتجاهل الطبيعة المركّبة للصراع في نيجيريا، إذ لا يعكس العنف القائم انقسامًا دينيًّا خالصًا بقدر ما يُعبّر عن تراكمات اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الشمال المهمَّش ذي الأغلبية المسلمة والجنوب الغني بالنفط ذي الغالبية المسيحية. كما تُظهر البيانات الميدانية أن نسبة الضحايا بين المسلمين والمسيحيين متقاربة، وأن معظم العنف مرتبط بالنزاعات على الموارد ومناطق الرعي والمياه، أكثر من كونه اضطهادًا دينيًّا منظّمًا. وعليه، فإن الخطاب الإنساني الأمريكي يبدو أقرب إلى أداة تعبئة داخلية وتبرير خارجي، منه إلى استجابة فعلية لأزمة إنسانية، خاصة في ضوء

الميل الأمريكي المتكرر لاستخدام قضايا حرية الدين وحماية الأقليات كمدخل لتوسيع النفوذ في مناطق حيوية كما حدث في العراق وسوريا والسودان سابقًا.

أمّا الدوافع غير المعلنة المصالح الإستراتيجية العميقة، فهي تخفي التهديدات الأمريكية في نيجيريا شبكة معقّدة من الأهداف المرتبطة بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في إفريقيا وغربها، ويمكن تلخيصها في أربع دوائر أساسية هي:

- التحكم في موارد الطاقة والأسواق النفطية تُنتج نيجيريا أكثر من 2 مليون برميل نفط يوميًّا، وهي ثاني أكبر منتج إفريقي بعد أنغولا. ومع تصاعد التوترات في الشرق الأوسط عام 2025م وارتفاع أسعار النفط عالميًّا، تسعى واشنطن إلى ضمان تدفق مستقر للنفط النيجيري وحماية استثماراتها في الحقول التي تديرها شركات أمريكية . وأي اضطراب أمني أو سياسي في دلتا النيجر قد يؤثر على السوق العالمية، وهو ما يمنح الولايات المتحدة مبررًا لتوسيع حضورها الأمني هناك تحت شعار الاستقرار الطاقي.
- مواجهة التمدد الصيني والروسي في غرب إفريقيا باتت نيجيريا ساحة تنافس متقدم بين واشنطن وبكين وموسكو. فالصين ضخّت مليارات الدولارات في البنية التحتية والموانئ ضمن مبادرة الحزام والطريق، بينما عمّقت روسيا تعاونها العسكري مع أبوجا عبر عقود تسليح وتدريب. ومن هذا المنظور، يُقرأ التهديد الأمريكي كمحاولة لإعادة توازن القوى في الإقليم ومنع ترسخ النفوذ الشرقي، عبر إعادة تدوير خطاب مكافحة الإرهاب كغطاء لتعزيز الوجود الأمريكي العسكري والاستخباراتي.
- دافع التحكم الاقتصادي وإدارة الديون النيجيرية تمتلك المؤسسات المالية الغربية ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد نفوذًا واسعًا على الاقتصاد النيجيري الذي يرزح تحت ديون تتجاوز 100 مليار دولار. ويتيح التلويح بالتدخل العسكري ورقة ضغط إضافية لواشنطن لدفع أبوجا نحو إصلاحات تخدم مصالحها، مثل خصخصة قطاع الطاقة أو فتح الباب أمام الاستثمارات الأمريكية بشروط تفضيلية، خصوصًا في ظل تراجع العملة المحلية النايرا وارتفاع معدلات التضخم.

- إعادة رسم الخريطة الأمنية في غرب إفريقيا. وتميل واشنطن منذ مطلع الألفية إلى بناء شبكة من القواعد والمراكز العسكرية عبر إفريقيا لمراقبة التهديدات العابرة للحدود. ويبدو أن نيجيريا، بموقعها الجغرافي بين خليج غينيا ومنطقة الساحل، تمثل هدفًا مثاليًّا لإنشاء قاعدة أمريكية دائمة، على غرار القاعدة في جيبوتي. ومن شأن هذا التوسع أن يمنح الولايات المتحدة قدرة أكبر على التحكم في مسارات الإرهاب والقرصنة، وفي الوقت نفسه مراقبة خطوط التجارة البحرية الحيوية.

ويطرح توقيت التهديد العسكري في أواخر 2025م بعد أربع سنوات من إدراج نيجيريا على قائمة الدول المثيرة للقلق تساؤلات حول الدوافع السياسية الداخلية للرئيس ترامب. فالتصعيد يأتي في خضم فترة رئاسته الثانية، التي تشهد تراجعًا في شعبيته بسبب سياساته الخارجية المثيرة للجدل، ما دفعه إلى توظيف الخطاب الديني لاستعادة دعم اليمين الإنجيلي والمسيحي داخل الولايات المتحدة. وقد لجأ إلى حلفائه في الكونغرس مثل السيناتور تيد كروز – لتعبئة القاعدة الانتخابية المحافظة عبر خطاب يقوم على حماية المسيحيين المضطهدين في الخارج، وهي ورقة أثبتت فعاليتها في حشد التأييد الانتخابي. وإقليميًّا، يتزامن التهديد مع فراغ أمني متزايد في منطقة الساحل بعد انسحاب فرنسا التدريجي، مما منح واشنطن فرصة لتوسيع نفوذها العسكري دون منافسة أوروبية مباشرة. وبذلك يصبح التوقيت مزدوج الوظيفة :رسالة انتخابية داخلية، وإشارة جيوسياسية خارجية لإعادة تثبيت الحضور الأمريكي في غرب إفريقيا ضمن خريطة النفوذ الدولي الجديدة.

فتحليل دوافع واشنطن للتدخل المحتمل في نيجيريا يظهر أن البُعد الإنساني ليس سوى جزء من رواية أكبر تُعيد إنتاج منطق التدخل المبرر أخلاقيًّا لتغطية مصالح اقتصادية وجيوسياسية. ويبدو أن الولايات المتحدة في عهد ترامب تستعيد أدوات الهيمنة المرنة عبر مزيج من القوة الصلبة العسكرية والقوة الناعمة الخطاب القيمي والديني، في محاولة لإعادة ضبط موازين القوى في غرب إفريقيا في مواجهة التمدد الشرقي وتراجع النفوذ الأوروبي.

ثانيا: الموقف النيجيري بين الدفاع عن السيادة الوطنية وترسيخ خطاب التعددية في مواجهة الضغوط الأمريكية

جاء رد أبوجا على التهديدات الأمريكية سريعًا ومعبّرًا عن إدراكها لحساسية اللحظة الجيوسياسية. فقد أكدت الحكومة النيجيرية في بيان رسمي التزامها بمكافحة التطرف والدفاع عن جميع المواطنين دون تمييز، داعية واشنطن إلى الحفاظ على شراكة قائمة على الاحترام المتبادل بدلًا من التلويح بالعقوبات أو التدخل العسكري. وأوضحت وزارة الخارجية النيجيرية أن التنوع الديني والعرقي في نيجيريا ليس مصدر ضعف، بل هو أعظم مصادر قوتها، في رسالة واضحة بأن الدولة ترفض اختزال واقعها المعقد في سردية دينية أحادية كما يروّج لها الخطاب الأمريكي. هذا الموقف لم يكن مجرد ردٍّ دبلوماسي؛ بل يعكس اتجاهًا استراتيجيًّا أعمق في السياسة النيجيرية الرامية إلى حماية السيادة الوطنية في مواجهة التدخلات الخارجية، وتثبيت صورة نيجيريا كقوة إقليمية قادرة على معالجة تحدياتها الداخلية دون وصاية. فنيجيريا، باعتبارها الدولة الأكبر سكانًا واقتصادًا في إفريقيا، تدرك أن الاستجابة الحذرة للضغوط الأمريكية تتطلب مزيجًا من المرونة الخطابية والثبات المبدئي لتفادي التصعيد دون التنازل عن المبادئ السيادية.

فمن منظور أبوجا، تمثّل الخطوة الأمريكية بإدراج نيجيريا مجددًا ضمن قائمة الدول المثيرة للقلق مساسًا مباشرًا باستقلال قرارها الوطني ومحاولة لإعادة فرض نمطٍ من الوصاية الأخلاقية على الدول الإفريقية تحت غطاء القيم الدينية وحقوق الإنسان. فالتجربة الإفريقية الطويلة مع الخطاب الغربي أظهرت أن شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان كثيرًا ما كانت أدوات لتبرير التدخل السياسي والعسكري في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يجعل أبوجا أكثر حساسية تجاه أي تصنيف أمريكي ذي بعد قيمي. ويبدو أن نيجيريا تحاول توظيف هذا الموقف لتعزيز خطاب السيادة الإفريقية الذي أصبح أكثر حضورًا في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد التحولات التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي حيث أُجبرت فرنسا على تقليص وجودها العسكري تحت ضغط الرأي العام المحلي. بذلك، يتحول الرد النيجيري إلى جزء من موجة أوسع من الوعي الإفريقي الجديد الرافض للهيمنة الخارجية، سواء كانت غربية أو شرقية،

والساعي إلى إعادة تعريف العلاقة مع القوى الكبرى على أساس الندية والمصالح المتبادلة. حرصت أبوجا في خطابها الرسمي على إبراز نيجيريا كدولة تقوم على تعددية دينية وثقافية راسخة، تتجاوز الانقسامات الطائفية التي يحاول الخطاب الأمريكي تضخيمها. فوجود أكثر من 200 مجموعة عرقية وتنوّع المعتقدات الدينية بين الإسلام والمسيحية والديانات التقليدية يشكل، بحسب الرؤية النيجيرية، قاعدة لبناء هوية وطنية جامعة وليست عامل تفكك. هذا الخطاب ليس رمزيًا فحسب، بل يُعدّ جزءًا من إستراتيجية سياسية داخلية تهدف إلى منع استغلال الانقسامات الدينية من الخارج. فنيجيريا تدرك أن أي تدخل أجنبي على أساس طائفي قد يؤدي إلى تفجير تناقضات داخلية ويقوّض التوازن السياسي القائم. ومن هنا، فإن التذكير المتكرر من جانب الحكومة بأن "الإرهاب يستهدف الجميع دون تمييز"، يأتي لتفكيك الرواية الأمريكية التي تُقدّم المسيحيين كضحايا حصريين، ولإظهار أن الصراع في شمال البلاد هو نتيجة أزمات بنيوية اقتصادية وتنموية أكثر من كونه اضطهادًا دينيًّا ممنهجًا.

من الناحية الجيوسياسية، يُظهر الموقف النيجيري رغبة في إعادة تعريف موقع البلاد في منظومة العلاقات الدولية من خلال الحفاظ على التوازن بين الشراكة مع الغرب والانفتاح المتزايد على الشرق. فبينما تُعد الولايات المتحدة شريكًا تقليديًّا في مجالات الطاقة والأمن، فإن نيجيريا تعمّق في الوقت ذاته علاقاتها مع الصين وروسيا وتركيا، في إطار تنويع تحالفاتها الخارجية وتقليل اعتمادها على طرف واحد. وفي هذا السياق، يمكن فهم خطاب أبوجا الداعي إلى "الاحتفاء بالتنوع والانفتاح والتسامح" على أنه محاولة لإعادة تقديم نيجيريا كقوة إفريقية مستقلة، قادرة على التفاعل مع مختلف القوى الكبرى دون الخضوع لاصطفافٍ أحادي. هذا التموضع يمنحها هامش مناورة أوسع في مواجهة الضغوط الأمريكية، ويجعل أي تهديد بالتدخل العسكري أكثر كلفة سياسيًّا ودبلوماسيًّا على واشنطن.

كما يُلاحظ أن الخطاب النيجيري تجاه الأزمة اتسم بالهدوء والاتزان، وتجنّب لغة المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، رغم حدة التصريحات الصادرة عن إدارة ترامب. هذا الأسلوب يعكس فهم أبوجا لطبيعة النظام الدولي الحالي، الذي تميل فيه الدول إلى استخدام القوة الإعلامية والتصعيد الخطابي لأغراض داخلية أكثر من كونه

تمهيدًا فعليًّا للتدخل العسكري. ومن ثم، فإن الردّ النيجيري القائم على دبلوماسية التهدئة مع تأكيد الثوابت يُعدّ مثالًا لما يمكن تسميته الدبلوماسية الوقائية، التي تهدف إلى امتصاص التوتر دون الظهور بمظهر الدولة الضعيفة أو المتراجعة أمام الضغوط الخارجية. ويمثل الموقف النيجيري من التهديدات الأمريكية اختبارًا مهمًّا لقدرتها على التوازن بين حماية السيادة الداخلية والحفاظ على الشراكات الدولية. فبينما تسعى واشنطن إلى توظيف الخطاب الديني كورقة ضغط، ترد أبوجا بخطاب عقلاني يستند إلى التعددية والاحترام المتبادل، في محاولة لتفادي عزلها أو استدراجها إلى مواجهة مفتوحة مع القوة العظمى. إن هذا السجال بين واشنطن وأبوجا لا يدور فقط حول حرية الدين، بل حول من يملك حق تعريف الواقع الإفريقي. هل هو الغرب بمنظومته القيمية وأجندته السياسية، أم الدول الإفريقية نفسها التي بدأت تستعيد وعيها بدورها وهويتها وحقها في تقرير مصيرها.

ثالثا: معادلة الردع والرمزية العسكرية في خيارات واشنطن تجاه نيجيريا

تمثل التهديدات الأمريكية ضد نيجيريا، في ظل عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، اختبارًا جديدًا لتوازنات القوة في القارة الإفريقية، وللقدرة الأمريكية على توظيف أدوات الضغط العسكري في خدمة أهداف سياسية واقتصادية أوسع. ورغم التصعيد اللفظي الذي اتسم به الخطاب الأمريكي الأخير، فإن مؤشرات الواقع ترجح أن واشنطن تميل إلى استخدام "القوة كرمز" لا "كفعل"، أي توظيف التهديدات العسكرية كورقة ردع وتأثير دون الدخول في مواجهة مباشرة قد تستنزفها أو تعقّد علاقاتها في القارة.

ويُستدل على ذلك من سجل ترامب في السياسة الخارجية، حيث اعتمد في الغالب على استراتيجية الردع الإعلامي، عبر التهديد باستخدام القوة لتحقيق مكاسب تفاوضية كما حدث مع كوريا الشمالية وإيران وفنزويلا دون أن يترجم ذلك إلى تدخل عسكري فعلي. هذا النمط من السلوك يعبّر عن براغماتية سياسية تقوم على مبدأ الهيمنة الرمزية التي تمنح واشنطن القدرة على فرض أجندتها عبر التلويح بالقوة، لا عبر استخدامها. وفي الحالة النيجيرية، يبدو أن الغرض من التصعيد ليس شنّ حرب، بل الضغط على أبوجا لتقديم ضمانات ملموسة تتعلق بحماية الأقليات الدينية، وتأمين تدفق النفط

والمصالح الاقتصادية الأمريكية، وتفادي أي تقارب مفرط بين نيجيريا وكلٍّ من الصين وروسيا. غير أن خيار الضربات الجوية المحدودة يظل احتمالًا قائمًا في حسابات واشنطن إذا أرادت تحويل التهديد إلى رسالة ردع عملية. فالولايات المتحدة تمتلك البنية العملياتية اللازمة لذلك من خلال القيادة الأمريكية في إفريقيا أفريكوم وقاعدتها الجوية في النيجر، القريبة من شمال نيجيريا. وقد تُستخدم تلك البنية لاستهداف مجموعات إرهابية مثل بوكو حرام أو داعش في غرب إفريقيا تحت غطاء مكافحة الإرهاب، مع تحقيق أهداف موازية مثل تعزيز الحضور العسكري الأمريكي في غرب إفريقيا وتأكيد قدرتها على التدخل السريع في مناطق النفوذ الصاعدة للصين وروسيا. ومع ذلك، تبقى العقبات التقنية والاستخباراتية كضعف المعلومات الميدانية حول مواقع الجماعات المسلحة وتعقيد التضاريس في شمال نيجيريا عوامل تحد من فاعلية مثل هذا الخيار، فضلًا عن حساسيته السياسية داخليًا، إذ إن أي خطأ في تقدير الأهداف قد يؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين ويغذي المشاعر المعادية للولايات المتحدة.

وفي المقابل، يُعدّ خيار التدخل البري المباشر سيناريو بالغ الندرة وغير مرجّح في المدى المنظور. فالولايات المتحدة تدرك جيدًا أن الانخراط البري في بيئة جغرافية معقدة كنيجيريا، تتداخل فيها الغابات والمناطق الريفية الوعرة، سيكون مغامرة مكلفة وغير مضمونة النتائج. كما أن التجارب السابقة في العراق وأفغانستان أظهرت محدودية فاعلية القوات الأمريكية في عمليات مكافحة التمرد طويلة الأمد، ما جعل واشنطن تميل إلى الاعتماد على أدوات النيابة أي الشراكات الاستخباراتية والدعم اللوجستي بدلًا من التورط المباشر. وفي حال اضطرت الولايات المتحدة إلى تحرك محدود على الأرض، فمن المرجح أن يكون ذلك في إطار تنسيق معلن مع الحكومة النيجيرية، وبموافقتها، لتفادي الظهور بمظهر القوة الغازية أو المنتهكة للسيادة.

وبصفة عامة، لا يمكن فصل الجدل حول التدخل الأمريكي المحتمل في نيجيريا عن المنافسة الجيوسياسية المتصاعدة في القارة الإفريقية. فواشنطن تدرك أن أي تقارب نيجيري مع بكين أو موسكو سواء في مجالات الطاقة أو الأمن يشكل تحديًا مباشرًا لمصالحها الاستراتيجية، خصوصًا وأن نيجيريا تمثل مركز ثقل غرب إفريقيا

ومصدرًا رئيسيًا للنفط الخام، إضافة إلى دورها السياسي في قيادة الإيكواس. من هنا، فإن التلويح بالتدخل العسكري يمكن قراءته أيضًا بوصفه جزءًا من سياسة احتواء النفوذ الشرقي في القارة، لا مجرد رد فعل على انتهاكات دينية مزعومة. وبذلك، تصبح قضية المسيحيين في نيجيريا غطاءً خطابياً لصراع أعمق يتعلق بمستقبل النظام الإقليمي الإفريقي وموقعه في معادلة التوازنات الدولية. تدرك نيجيريا من جانبها أن المبالغة في التصعيد مع واشنطن ليست في مصلحتها، لكنها في الوقت نفسه تسعى لتفادي أي مساس بسيادتها أو انزلاقٍ نحو مشهد التبعية الأمنية. لذا يتوقع أن تنتهج أبوجا دبلوماسية مزدوجة المسار: مسار تهدئة علني يقدّم تطمينات بشأن حماية المدنيين، ومسار تفاوضي أكثر براغماتية يهدف إلى الحفاظ على الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة دون السماح بتجاوز خطوط السيادة الوطنية. هذه المقاربة تتيح لها الخروج الآمن من الأزمة، مع تعزيز صورتها كقوة إقليمية مسؤولة وقادرة على إدارة التوازن بين الغرب والشرق.

ويبدو أن السيناريو الأقرب للتحقق هو بقاء واشنطن ضمن حدود "الردع الكلامي" والضغط الدبلوماسي، دون الانتقال إلى الفعل العسكري المباشر. فالسياق الدولي الراهن لا يسمح بانزلاق جديد إلى صراع إفريقي، في وقت تتجه فيه الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب أولوياتها لمواجهة التحدي الصيني في المحيطين الهادئ والهندي. أما نيجيريا، فستسعى لاستثمار هذه الأزمة في تعزيز خطابها السيادي، وتثبيت دورها القيادي في غرب إفريقيا، وتقديم نموذجٍ جديد في إدارة العلاقة مع القوى الكبرى: نموذج يقوم على التوازن، لا التبعية، وعلى الحوار، لا الانصياع.